المحور الاستراتيجي رقم 7 : تحسين إطار مكافحة تمويل الإرهاب

تستند الاستراتيجية الوطنية لمكافحة تمويل الإرهاب إلى المخاطر، حيث تمنح الأولوية للقطاعات الأكثر ضعفاً والأكثر تعرضاً لتهديدات تمويل الإرهاب.

وستكمل هذه الاستراتيجية الوطنية للوقاية من تمويل الإرهاب ومكافحته، والتي هي جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، الاستراتيجيات وخطط العمل المعتمدة سابقاً في مجال مكافحة الإرهاب، مكافحة المخدرات والإدمان عليها، والاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية ومكافحة الفساد.

لقد خاضت الجزائر منذ سنوات عديدة كفاحا متواصلا ضد الإرهاب وتمويله، وذلك استجابة لدواعي الأمن الوطني والتزاما منها وعزما منها على المساهمة في الجهود الدولية لمكافحة هذه الآفة من خلال عضويتها في مختلف آليات وأجهزة مكافحة الإرهاب، حيث أولت أهمية كبيرة للتعاون الدولي والإقليمي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود. إن جهود الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب أكسبتها مكانة مرموقة كرائد قاري في هذا المجال.

في إطار الاستجابة للسياق الحالي وإظهار التقدم الكبير الذي أحرزته الجزائر في تنفيذ توصيات فرقة العمل المالي في إطار مقاربة متعددة القطاعات التي تتبنى آلية للتعاون بين الجهات المعنية بمكافحة تمويل الإرهاب، مع إيلاء اهتمام خاص للقطاعات المتأخرة في مكافحة تمويل الإرهاب، تتمحور هذه الإجراءات حول الأولويات التالية:

- تعديل القانون رقم 05-01، المعدل والمتمم، ولا سيما فيما يتعلق بتبسيط إجراءات إخطار الخاضعين بالقائمة الموحدة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتبليغ تجميد الأصول في إطار تطبيق العقوبات المالية المستهدفة;
- اعتماد إطار قانوني للتعامل مع الأصول الافتراضية وأنشطة مقدمي خدمات الأصول الافتراضية، والتي يمكن أن تكون مصدراً رئيسياً لتمويل الإرهاب;
- تعزيز قدرات سلطات إنفاذ القانون، خلية معالجة الاستعلام المالي والسلطات القضائية في مجال الوقاية من تمويل الإرهاب ومكافحته، من خلال تنظيم ورشات تكوينية وأيام دراسية وندوات توعوية.

بالنسبة للمنظمات غير الهادفة للربح:

نظرا لنقاط الضعف المحتملة التي يمثلها القطاع غير الهادف للربح فيما يتعلق بتمويل الإرهاب وغيره من عمليات التحويل لأغراض إجرامية، يوصى على وجه الاستعجال بما يلي:

- الإسراع في اعتماد القانون العضوي المتعلق بالجمعيات، مع ضمان الإدماج الكامل لمتطلبات مجموعة العمل المالي في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب فيما يتعلق بالمنظمات غير الهادفة للربح;
- إنشاء قاعدة بيانات وطنية للجمعيات غير الهادفة للربح واستكمال التقييم الرامي إلى تحديد المجموعة الفرعية للمنظمات التي يُحتمل استغلالها لأغراض تمويل الإرهاب.
- إجراء تقييم قطاعي للمخاطر والتهديدات المرتبطة بالمنظمات غير الهادفة للربح الناشطة في الجزائر;
- تعزيز معرفة موظفي المنظمات غير الهادفة للربح بأنواع تمويل الإرهاب وتدابير الوقاية منه ومكافحته، من خلال تنظيم ورشات تكوينية وأيام دراسية وندوات توعوية;
- تحسين فعالية تطبيق العقوبات المالية المستهدفة من قبل السلطة المشرفة على المنظمات غير الهادفة للربح، ولا سيما من خلال اعتماد وسائل المراقبة التكنولوجية;

- يعد اعتماد تدابير ترمي إلى منع الإرهابيين من الوصول إلى الموارد المالية أحد الركائز الأساسية لمكافحة الإرهاب في الجزائر؛ أما بالنسبة لتمويل الإرهاب، فإن تعزيز الشفافية وتدابير المساءلة المالية سيحمي المنظمات غير الهادفة للربح من أشكال أخرى من الاختلاس لأغراض إجرامية.
- -مواصلة المناقشات مع الأطراف الفاعلة المعنية حول إمكانية تطوير شراكة بين المنظمات غير الهادفة للربح والسلطات العمومية بهدف تحقيق التوازن الصحيح بين التنظيم ذات الطابع التشريعي والتنظيم الذاتي للقطاع غير الهادف للربح.

بالنسبة للمؤسسات المالية والمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة:

- زيادة المعرفة بأنماط تمويل الإرهاب وتدابير الوقاية منه ومكافحته لدى موظفي البنوك والمؤسسات المالية وبريد الجزائر ومختلف المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة من خلال تنظيم ورشات تكوينية وأيام دراسية وندوات توعوية;
- وضع آلية عملياتية للتنسيق وتبادل المعلومات بين السلطات الرقابية والإشرافية وخلية معالجة الاستعلام المالي والسلطات القضائية;
- ضمان إشراف أكبر وأكثر فعالية على القطاعين المالي وغير المالي، يستهدف مخاطر تمويل الإرهاب، من خلال المراقبة الصارمة والمستمرة، بحيث تكون أكثر تحصيناً ضد مخاطر تمويل الإرهاب;
- تعزيز الالتزامات الوقائية المتمثلة في المعرفة واليقظة تجاه الزبائن بالنسبة للعمليات في القطاعين المالي وغير المالي، ولا سيما بالنسبة لبريد الجزائر;
- تحسين فعالية تطبيق العقوبات المالية المستهدفة من قبل الخاضعين من المؤسسات المالية (البنوك وبريد الجزائر)، لا سيما من خلال تطبيق حلول المراقبة التكنولوجية;
- تحسين جودة الإخطارات بالشبهة المتعلقة بتمويل الإرهاب التي يقدمها للخاضعين من القطاع البنكي وبريد الجزائر من خلال تمييزها عن إخطارات بالشبهة المتعلقة بتبييض الأموال واستغلال أي ردود من خلية معالجة الاستعلام المالي.